

الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وأثره في بروز قيم الرأسمالية التجارية

من إقتراح الأستاذ قراجي محمد أكلي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة بجاية

تهدية:

نسعى من خلال هذه المدخلية إلى صياغة مفهوم سوسيولوجي جديد، يتعلق أساسا بتحديد المميزات الهامة للمنظومة الاقتصادية التي تشكلت خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، والتي تحدد إحداثيا في إطار ما يمكن تسميته بالرأسمالية التجارية التي برزت معالمها الكبرى مع تفشي وانتشار النشاطات التجارية، ضمن الممارسات الاقتصادية التي صاحبت فترة التحول إلى اقتصاد السوق، بحيث أصبحت التجارة الاختيار المؤسساتي الأمثل، وذلك من خلال تطبيق سياسة استيرادية كبيرة من طرف الدولة. إضافة إلى اعتبار المتاجرة حلاً اجتماعيا اتخذته بعض الفئات الاجتماعية لمواجهة الأوضاع الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة تلك المتعلقة بظهور الانعكاسات السلبية لعملية الانتقال الاقتصادي، مثل البطالة والفقر.

ومن أجل ذلك، فإن القراءة السوسيولوجية التي نحاول اقتراحها، تهدف أساسا إلى ترجمة الممارسات الاقتصادية التي توسعت مع تطبيق سياسة الانفتاح بالاعتماد على مجموعة من البيانات والمؤشرات الإحصائية، التي يمكن أن تبرهن على وجود مميزات خاصة لهذه الممارسات الاقتصادية، وتحديدًا تلك المتعلقة بالنشاطات التجارية التي أصبحت تشكل واقعا اجتماعيا ملموسا. وهذا ما يوحي لنا بوجود فكرة خاصة ومميزة لتحديد أهم الاتجاهات التنظيمية والعملية للمنظومة الاقتصادية الرأسمالية التي برزت أثناء وبعد دخول مرحلة الانتقال الاقتصادي.

كما أن الترجمة السوسيولوجية التي نرمي إلى بلورها في هذا المقل، تهدف إلى رسم وتحديد المعالم الكبرى للرأسمالية التجارية في الجزائر. وذلك من خلال ربطها بواقع المرحلة الانفتاحية التي ساهمت كثيرا في بلورة وجود الروح والقيم التجارية في المجتمع. وذلك من خلال اتخاذ النشاطات التجارية وسيلة استجابة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادي على المجتمع.

ومن أجل الوصول إلى تشخيص نوعي لأهم الاتجاهات الاقتصادية التي سادت في مرحلة الانتقال الاقتصادي، عملنا على اختزال هذه الاتجاهات إلى مجموعة من العناصر والأبعاد التي يمكن أن تعكس أهم الخصوصيات والمميزات التنظيمية والاجتماعية لمفهوم الرأسمالية التجارية، إذ إن صياغة هذا المفهوم الإجمالي يستجيب مباشرة لوضعية إشكالية متعلقة بطرح مسألة الانفتاح الاقتصادي، كمتغير اقتصادي هام في تحديد المدلول الاجتماعي لمفهوم الرأسمالية التجارية باعتبارها استجابة مباشرة للظروف التنظيمية والمؤسسية التي أفرزتها سياسة التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر.

إن التغير الاقتصادي والمؤسسي المتمثل في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، قد ساهمت بشكل ملموس في إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية للفعل الاقتصادي، وذلك ضمن المنظومة الاقتصادية الجديدة التي أدت بدورها إلى انتشار النشاطات التجارية في المجتمع، واتخاذ أسلوب المتاجرة نمط حياة، يستعمل من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ضمن الهيكلة الاقتصادية والمهنية الجديدة التي فرضتها سياسة اقتصاد السوق في المجتمع.

هذا ما يدفعنا إلى محاولة اكتشاف العلاقة الموجودة بين ظاهرة الانفتاح الاقتصادي من جهة، وبروز الرأسمالية التجارية في المجتمع من جهة أخرى، والتي يمكن تشخيصها من خلال العناصر التالية :

1 - تطور نسبة النشاطات التجارية:

إن من بين المظاهر الاقتصادية التي تبرز - اجتماعيا - على وجود التوجه التجاري ضمن الممارسات الاقتصادية التي صاحبت فترة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، هو ارتفاع نسبة التسجيلات التجارية وتطورها المستمر، مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، إذ إن مؤشر التسجيلات الخاصة بالسجل التجاري، يدل بكل وضوح عن بروز منطق اقتصادي جديد يتمثل أساسا في اتخاذ النشاطات التجارية نشاطا اقتصاديا واجتماعيا أكثر ملاءمة، وإقبالا من قبل المجتمع نتيجة الظروف الجديدة التي هيأتها سياسة الانتقال إلى اقتصاد السوق التي باشرتها الدولة منذ بداية التسعينات.

إن أهم مظهر اقتصادي يعكس هذا التوجه " الميركانتيلي"⁽¹⁾ المنتشر في الممارسات الاقتصادية خلال سنوات 1990، هو تزايد نسبة التسجيلات الجديدة للسجلات التجارية، إذ عرفت هذه التسجيلات ارتفاعا عدديا كبيرا، لاسيما بعد سنة 1998، لما بدأت نسبة التسجيلات التجارية في ارتفاع مستمر، كما تُبين ذلك معطيات الجدول رقم 1 الذي يعكس نسبة تطور التسجيلات القديمة عامة، وازدياد عدد التسجيلات الجديدة، خاصة خلال فترة: 1995 - 1999. فقد

وصلت غدد التسجيلات الكلية سنة 1999 إلى 41031 سجلا تجاريا، منها 34707 تسجيلا تجاريا جديدا.

إن هذه الأرقام تعكس حقيقة مدى انتشار حرفة التجارة في المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة المميزة للتجربة الاقتصادية، في إطار ما يسمى بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وتعكس هذه النسبة الحجم التنظيمي لتواجد النشاط التجاري ضمن ما يعرف قانونيا بالتسجيل التجاري، بحسب الشخصية المعنوية التي تعني وجود أفراد يمثلون شخصيات معنوية بمختلف التسميات الاقتصادية والقانونية. وهذا ما يبين -سوسولوجياً- الفوارق التنظيمية المتعلقة بتسجيل النشاط التجاري، حيث نلاحظ بكل وضوح أن التسجيلات في التصنيف القانوني للشخصية المادية، تعكس بكل وضوح أن التسجيلات الجديدة في السجل التجاري الخاص بتمثيل النشاط التجاري للشخصية المادية، يتجاوز -كثيراً- تمثيل أفراد التجار في التصنيف القانوني لمفهوم الشخصية المعنوية.

وهذا ما تبينه المعطيات الخاصة بالتسجيلات التجارية التي يتضمنها الجدول رقم 1، والجدول رقم 2 اللذان يبينان هذا الفرق.

الجدول رقم 01: يمثل تطور التسجيلات التجارية خلال فترة 1995 - 1999.

(العدد يمثل الشخصية المعنوية فقط) (personnes morales).

السنوات	عدد التسجيلات	العدد الخاص بحذف النشاط	عدد التسجيلات الجديدة
1995	5454	785	4669
1996	5506	1192	3414
1997	5571	1395	4176
1998	10202	1314	8888
1999	12498	1638	12660
المجموع	41031	6324	34707

المصدر: المركز الوطني للتسجيل التجاري (C.N.R.C).

المعطيات التجارية الخاصة بسنوات 1995 - 1999.

الجدول رقم 02 : يمثل تطور عدد التسجيلات خلال فترة 1995 - 1999.
العدد يمثل الشخصية المادية فقط (PERSONNES PHYSIQUES).

السنوات	عدد التسجيلات	العدد الخاص بحذف النشاط	عدد التسجيلات الجديدة
		RADIATIONS	
1995	74512	47100	27412
1996	82604	58036	24568
1997	78024	40519	37505
1998	104393	36390	68008
1999	119621	41240	78381
المجموع	459159	223285	235874

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C).

معطيات سنوات: 1995 - 1999.

إن الفوارق العددية التي تعكسها معطيات الجدولين، تبين أن فترة التسعينات كانت الفترة التاريخية المهددة لبروز النشاط التجاري وانتشاره الواسع في المجتمع. سواء أعلق الأمر بالتسجيل ضمن التصنيف القانوني للشخصية المادية، أم للشخصية المعنوية.

لكن الشيء الملاحظ، هو أن عدد التسجيلات ضمن الشخصية المادية يفوق نسبة التسجيلات ضمن التصنيف الخاص بالشخصية المعنوية. وهذا ما يوحي - سوسيولوجياً - بعد تطور الآليات القانونية والتنظيمية للنشاطات التجارية التي بقيت تتعامل دوماً مع الأساليب القديمة والكلاسيكية المتمثلة - أساساً - في تحديد النشاط التجاري من خلال الأفراد الذين يملكون هذا النشاط، ولأ يتعدونه إلى إدراج أنواع قانونية جديدة ضمن الهيكلية الوظيفية والمهنية التي تفرضها الهيكلية الاقتصادية الحديثة للاقتصاد السوق، الذي يعني قبل كل شيء وجود شخصيات معنوية ومؤسسات تنظيمية للنشاط الاقتصادي، وليس الأفراد فقط، بل وجود الفرد ضمن الهيكلية الاقتصادية الحديثة المعروفة في الاقتصاديات الحديثة، لا يعني الكثير، وإنما الشيء الضروري هو تواجد هؤلاء الأفراد ضمن هيئات ومؤسسات تنظيمية قائمة بذاتها.

ومما يؤكد أكثر ظاهرة العجز التنظيمي والمؤسسي الملاحظة على مستوى تنظيم النشاطات الاقتصادية، هو اقتصرها على الأسلوب التقليدي الذي يمثل النشاطات التجارية من خلال وظيفة الملكية فقط، بحيث إنه خلال فترة 1997 إلى غاية 1999، بلغت نسبة التسجيلات ضمن

التصنيف القانوني للنشاط التجاري الذي يمثل الأفراد في إطار الشخصية المادية 93.6% مقارنة بنسبة التمثيل التجاري في إطار الشخصية المعنوية الذي انحصر في حدود نسبة 6.4%. وهي نسبة قليلة جدا بالمقارنة بحجم النشاطات الاقتصادية عامة، ومع تطور حجم النشاطات التجارية خاصة. وهذا ما تبينه جليا المعطيات الإحصائية التي يمثلها الجدول رقم 03، الذي يبين بكل وضوح اتساع الفوارق الإحصائية المتعلقة بتوزيع النشاطات التجارية الإجمالية في الجزائر، وذلك في إطار تصنيفها ضمن الشخصية المادية، والشخصية المعنوية.

الجدول رقم 03: يمثل توزيع عدد النشاطات التجارية الإجمالية في الجزائر خلال سنوات 1997 - 1999.

الفترة من 1997 إلى 1999	عدد النشاطات التجارية الممثلة للشخصية المادية	عدد النشاطات التجارية الممثلة للشخصية المعنوية	المجموع
العدد	النسبة	العدد	النسبة
421.541	93.6%	28.886	6.4%
			العدد الإجمالي والنسبة
			450.427، وهو ما يعادل 100%

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C).

المعطيات التجارية لسنوات: 1997 - 1999.

إن هذه الفوارق الواردة في الجدول السابق، تنبئ باستمرارها خلال سنة 1999، إذ إن التباين في تسجيل النشاط التجاري، يشمل أيضا جوانب أخرى هامة، وهي: الجوانب المتعلقة بأنواع التسجيل وطبيعته التنظيمية، إضافة إلى وجود فوارق أخرى على مستوى تواجد النشاطات التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية التي تبين بوضوح، وجود الفوارق على مستوى تنظيم للنشاط الاقتصادي.

إن معطيات الجدولين 04، و، توضح ارتفاعا ملموسا في نسبة النشاطات التجارية المتعلقة بالبيع بالتجزئة، يمثل نسبة 45% المصنفة ضمن الشخصية المعنوية. ويمثل نسبة 44% بالنسبة للنشاطات المصنفة ضمن الشخصية المادية. إضافة إلى هذا، هناك تباين على مستوى أنواع التسجيل في السجل التجاري، بحيث يأتي التسجيل الرقمي في المرتبة الأولى لأصناف التسجيل بالشخصية المادية، والذي يمثل نسبة 45%، ثم يأتي صنف إعادة التسجيل في المرتبة الثانية، بنسبة 34%. أما

بالنسبة للصنف الخاص بتغيير تسجيل (ترقيم) وقف النشاط، فيمثل النسب التالية : 08% لإعادة التسجيل، 13% لوقف النشاطات التجارية. وهذا ما يوضحه الجدول رقم 04.

الجدول رقم 04 : يمثل توزيع نسب النشاطات التجارية حسب مختلف أنواع التسجيل لمختلف القطاعات التجارية، خلال سنة 1999.

(تُحدد النسبة الشخصية المادية فقط) (personnes physiques).

القطاعات التجارية												
أنواع التسج ل	بيع بالتجزئة		خدمات		صناعة		بيع بالجملة		استيراد		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
تسجيل (ترقيم)	69.11	%44	35.15	%51	19.79	%38	7.34	%41	6.88	%4	138.55	%45
إعادة تسجيل	55.51	%35	22.38	%33	21.19	%41	4.55	%25	2.24	%16	105.9	%34
تغير الترقيم	9.83	%6	3.27	%5	4.98	%10	1.64	%9	4.66	%33	24.93	%8
وقف النشاط	23.57	%15	7.32	%11	6.00	%11	4.56	%25	332	%02	41.97	%13
المجموع	158.03	%100	68.13	100	52.15	100	18.2	100	14.11	100	310.64	100
النسبة	%50.9	-	21.9	-	16.8	-	5.9	-	%4.5	-	%100	-
	%		%		%		%					

المصدر: المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C).

المعطيات التجارية لسنة 1999.

أما بالنسبة لعملية التصنيف حسب الشكل القانوني للشخصية المعنوية، فإننا نلاحظ أن التسجيل الرقمي يعتبر الشكل الإداري السائد في التسجيلات التجارية، إذ يمثل نسبة 56%، وتليها نسبة إعادة التسجيل بـ 23%. أما تغيير التسجيل ووقف النشاطات التجارية، فإن التمثيل يبدو ضعيفا، بحيث لا تتعدى نسبة ذلك 12%. ويمثل حجم التوقف أو حذف النشاطات الاقتصادية التجارية، نسبة ضعيفة تُقدر بـ 9%.

إن هذا الإحصاء يؤكد أن التوجه الاقتصادي التجاري السائد في الممارسات الاقتصادية خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي، لم تصاحبه عملية تنظيمية حديثة ومحكمة، إذ عرف حجم النشاطات تزايداً مستمرا دون أن يمس التغيير أشكال التسجيل، بل إن العملية التسجيلية للنشاطات التجارية تؤكد وجود زيادة معتبرة للنشاطات الخاصة بالبيع، سواء أعلق الأمر بالبيع بالتجزئة أم بالجملة. إضافة إلى نشاط الخدمات التجارية الذي يمثل نسبة 74%، وكذا نشاط الاستيراد الذي وصل إلى

نسبة 45%، في التسجيل الرقمي للتصنيف القانوني للنشاط التجاري للشخصية المعنوية. وهذا ما تبيّنه معطيات الجدول رقم 05 الذي يعكس بوضوح الفوارق المتعلقة بأصناف التسجيل، مقارنة بمعطيات الجدول رقم 04.

الجدول رقم 05 : يمثل توزيع نسب النشاطات التجارية حسب أنواع التسجيل المتضمنة مختلف القطاعات التجارية (خلال سنة 1999).

(تحدد النسب الشخصية المعنوية فقط)(personnes morales).

القطاعات التجارية												
أنواع التسجيل	بيع بالتجزئة		خدمات		صناعة		بيع بالجملة		استيراد		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
التسجيل الرقمي	1.46	%45	6.58	%74	6.28	%55	1.44	%38	1.87	%45	17.64	%56
إعادة الترخيم	659	%21	1.31	%15	3.23	%28	1.00	%26	1.13	%27	7.33	%23
تغير الترخيم	302	%9	698	%8	1.37	%12	449	%12	1.08	%26	3.91	%12
وقف النشاط	801	%25	306	%3	533	%5	934	%24	102	%2	2.67	%9

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C).

المعطيات التجارية لسنة 1999.

انطلاقاً من الاتجاهات الإحصائية للمعطيات الخاصة بتوزيع نسب النشاطات التجارية، يتبين أن التوجه التجاري أصبح أمراً ملموساً في إطار التحولات التنظيمية والاقتصادية التي أحدثتها عملية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال سنوات 1990. إذ أصبحت التجارة النشاط الاقتصادي الرئيسي السائد في المجتمع، إضافة إلى كون حرفة التجارة قيمة اجتماعية ثابتة لدى فئات كثيرة في المجتمع، الأمر الذي أدى مباشرة إلى تفشي ظاهرة التجارة في صفوف المجتمع، حتى أصبحت مهنة الصغار والكبار على السواء، لذا نلاحظ انتشار الأسواق الموازية في المدن، وعلى حافة الطرقات. ولا تتطرق الأرقام الخاصة بالتسجيلات التجارية إلى الأشكال الأخرى للمتاجرة غير الرسمية التي أصبحت تشكل حيزاً كبيراً من التبادلات التجارية في المجتمع الجزائري خلال مرحلة التحول الاقتصادي، التي لم تتمكن من فرض منطق التنظيم والتأسيس لهذه النشاطات التجارية.

إن التسجيلات الرسمية وحدها تبيّن أن التوجه التجاري أصبح ظاهرة اجتماعية واضحة في المجتمع، بحيث إن الزيادة في النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، أدت إلى تناقص في نسبة التسجيلات الرسمية

خلال سنة 2000. إذ عرفت عدد التسجيلات بمختلف أشكالها تناقصاً قُدِّر بنسبة 32% مقارنة بسنة 2000، لأن هذا التراجع يرتبط أيضاً بتراجع نسبة إعادة التسجيل، ونسبة التسجيلات الجديدة التي قُدرت بـ 9% بالنسبة للشخصية المادية، ونسبة 17% للشخصية المعنوية. إن هذه النسب توحى بتوسع دائرة النشاطات التجارية غير الرسمية التي أصبحت تمثل الاستجابة الاجتماعية المباشرة للفراغ التنظيمي والمؤسسي الذي صاحب مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق. وهذا ما يفسر بكل وضوح تراجع نسبة التسجيلات الجديدة ضمن السجل التجاري خلال سنة 2000، بحيث إن معطيات الجدول رقم 06، تعكس هذا التراجع مقارنة بمعطيات سنة 1990. **الجدول رقم 06: يمثل تطور التسجيلات التجارية خلال سنتي 1999 و 2000.**

أنواع التسجيل	النسبة المئوية للشخصية المادية.		النسبة المئوية للشخصية المعنوية.		المجموع
	نسبة التغير	2000	نسبة التغير	2000	2000
التسجيل	9%	108856	17%-	11827	120683
أنواع التسجيل	النسبة المئوية للشخصية المادية.		النسبة المئوية للشخصية المعنوية.		المجموع
إعادة التسجيل	82%-	17092	72%-	1560	18652
تغيير التسجيل	17%	18323	39%	3044	21367
وقف التسجيل	3%-	40186	16%	1903	42089
المجموع	33%-	184457	23%-	18334	202791

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C).

المعطيات التجارية لسنة 1999 وسنة 2000.

إن الملاحظ من هذا الجدول أن التراجع في نسب التسجيلات لم يدم طويلاً، إذ إن ظاهرة الارتفاع والزيادة في التسجيلات عادت إلى الواجهة بشكل محسوس، وهو يتجلى خاصة من خلال تزايد عدد التسجيلات التجارية منت جديد، مقارنة بمختلف أصناف التسجيل. إننا نلاحظ ارتفاع نسبة التسجيلات التجارية في قطاع البيع بالتجزئة الذي وصل إلى 60% بالنسبة للتصنيف القانوني ضمن خانة النشاطات الممثلة للشخصية المادية. بالإضافة إلى وجود نسبة 20% من النشاطات التجارية المتعلقة بالخدمات، في إطار إعادة تسجيل النشاطات التجارية.

ومن جهة أخرى نجد أن معطيات الجدولين 07 و08 تبين الفوارق الخاصة بنسب التسجيل التجاري للشخصية المادية والمعنوية ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2000، إذ نلاحظ وجود تزايد كبير على مستوى النشاطات التجارية في كل من قطاع البيع بالتجزئة، بالنسبة لتصنيف النشاطات التجارية للشخصية المادية، ووجود تزايد كبير أيضا على مستوى النشاطات التجارية في قطاع الخدمات الصناعية بالنسبة لتصنيف النشاط التجاري للشخصية المعنوية.

الجدول رقم 07: يمثل نسبة التسجيل وإعادة التسجيل للنشاطات التجارية المختلفة، خلال سنة 2000. (تمثل النسبة الشخصية المادية فقط).

القطاعات	الصناعة	الحرف	البيع بالجملة	الاستيراد	البيع بالتجزئة	الخدمات التجارية	المجموع
إعادة التسجيل	38640	4397	9113	1915	161787	54890	270742
النسبة %	%14	%2	%3	%1	%60	%20	%100
التسجيل القديم	67664	20410	37819	0	298320	94652	520665
النسبة %	%13	%4	%7	%0	%57	%19	%100

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري، C.N.R.C، معطيات سنة 2000.

الجدول رقم 08 : يمثل نسبة التسجيل وإعادة التسجيل للنشاطات التجارية المختلفة خلال سنة 2002.

القطاعات	الصناعة	الحرف	البيع بالجملة	الاستيراد	البيع بالتجزئة	الخدمات التجارية	المجموع
إعادة التسجيل	4947	175	1397	1347	1082	2332	11280
النسبة %	%44	%2	%12	%12	%10	%20	%100
التسجيل القديم	7190	481	6770	0	5975	4591	25007
النسبة %	%29	%2	%27	%0	%24	%18	%100

المصدر: C.N.R.C. Année, 2002

يتجلى بكل وضوح من خلال نسب التسجيل وإعادة التسجيل التجاري المسجلة في سنة 2002، أن هناك استمرارا في تطور النشاطات التجارية في الجزائر، وهو الأمر الذي يعكس بروز قطاعات

مختلفة لممارسة النشاط التجاري كظهور الخدمات التجارية التي أصبحت تشكل نسبة معتبرة ضمن تواجد الفعل التجاري في الهيكلة الاقتصادية الجديدة التي أفرزتها عملية التحول التنظيمي نحو اقتصاد السوق لأن النشاطات التجارية البحتة هي التي تعرف تطور كبير في حجم النشاط مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى كالخرف والإنتاج الصناعي، علما بأن القطاع الحرفي يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية التي تشملها النشاطات التجارية، لكونه يمثل نسبة ضئيلة جدا، مقارنة بالنشاطات التجارية الأخرى⁽²⁾.

إن هذا الوضع يبرهن من جديد عن وجود ميل تجاري واضح تجاه النشاطات الاقتصادية المربحة، على حساب النشاطات الاقتصادية الأخرى المنتجة للقيمة المضافة، إذ أصبح الاختيار التجاري واقعا اقتصاديا واجتماعيا ملموسا، ضمن الاختيارات الاقتصادية التي تشكلت في إطار المنظومة الرأسمالية الجديدة التي أفرزتها عملية الانفتاح الاقتصادي، وهذا ما سمح بظهور طبقة واسعة من التجار الذين أصبحوا يمثلون شتى المجالات الاقتصادية: كقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (P.M.E) التي أصبحت بدورها تختار النشاطات التجارية كوسيلة اقتصادية مناسبة لتحقيق أرباحها.

2- تطور النشاط التجاري بظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتبر ظاهرة بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المظاهر الأساسية التي تبين مدى تغيير المنظومة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الانفتاح الاقتصادي. لكن الشيء الملاحظ، هو أن هذه الظاهرة الاقتصادية المميزة صاحبها في نفس الوقت ذهنية تجارية واضحة، على مستوى التوجهات الاقتصادية للنشاطات المميزة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث إنها تطور روحا تجاريا ضمن الاختيارات التنظيمية التي جعلت منها مؤسسات تجارية أكثر منها مؤسسات اقتصادية.

وقد تجسدت هذه الاختيارات التجارية - بالخصوص - في اتخاذ أسلوب النشاطات التجارية، كتوجه تنظيمي وعلمي لممارسة النشاطات الاقتصادية، لكونها مفضلة، وتقرب كثيرا من بعض الميادين التي يمكنها أن تحقق أرباحا وفوائد تجارية مباشرة، مثل قطاع البناء والعقار الذي يعتبر الميدان المثالي المفضل من قبل هذه المؤسسات، لتحقيق مآربها التجارية البحتة. لأن مشكلة السكن معضلة كبرى من معضلات المجتمع الجزائري، منذ بداية الزحف السكاني المتزايد نحو المدن.

وإن تزايد الطلب المستمر على السكن في كل مرة، جعل هذا القطاع التجاري من أهم الأوراق التجارية الراجحة التي تستعملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ وصل مستوى تمركز وتواجد هذه المؤسسات في قطاع البناء، إلى نسبة 28% مقارنة بنسبة تواجدها في القطاعات الاقتصادية

الأخرى خلال سنة 2001. بالإضافة إلى تركزها في قطاعات تجارية أخرى حساسة جدا، مثل قطاع التوزيع السلمي الذي بلغت نسبة تواجدها 16%، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذا ما تبيّنه معطيات الجدول 09 الذي يمثل توزيع أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات وعدد العمال المشتغلين بها.

الجدول رقم 09 : يمثل توزيع أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب القطاعات.

أنواع القطاعات	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
قطاع البناء والأشغال العمومية	51873	28%	209621	28.4%
قطاع التجارة والتوزيع	29070	16%	116982	15.8%
النقل والاتصال	16015	8.9%	38682	5.24%
خدمات تجارية	14574	8.1%	27783	3.7%
الصناعات الغذائية	12381	6.8%	51930	7.04%

المصدر: C.N.A.S, 2001

إضافة إلى هذا، نجد شدة تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التجارية التي يمكن لها ضمان الأرباح بطريقة سهلة ومباشرة. ويلاحظ أيضا أن هذه المؤسسات لا تُشغّل إلا القليل من اليد العاملة، فالنسب الكبيرة تتوقف على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية فقط، وهو الذي يعتبر ميدانا متذبذبا من حيث عدم الاستقرار والاستمرار في عملية تشغيل العمال، وإن كان هذا القطاع من أهم القطاعات التي يمكنها أن توفر الأعداد الهائلة لفرص العمل.

ومما يؤكد ظاهرة العجز في التشغيل على مستوى هذه المؤسسات، هو تركزها الكبير في نشاطات تجارية لا تتطلب عددا كبيرا من اليد العاملة، إذ إن نسبة 94% من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تُشغّل سوى نسبة تتراوح بين 0 إلى 9 عمال خلال سنة 2001. وإن نسبة 0.73% فقط من هذه المؤسسات تُشغّل عددا كبيرا نسبيا، يتراوح بين 50 إلى 250 عاملا أو أكثر في بعض الأحيان. والجدول رقم 45 يوضح توزيع أهم المؤسسات الصغير والمتوسطة حسب عدد العمال المشتغلين بها.

الجدول رقم 10 : يمثل توزيع أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال المُستغلين بها (خلال سنة 2001).

أنواع المؤسسات حسب عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
من 0 إلى 9 عمال	170258	94%	325085	44%
من 10 إلى 49 عاملا	8363	4.6%	156450	21.2%
من 50 إلى 250 عاملا أو أكثر.	1272	0.73	255527	34.6%

المصدر: C.N.A.S, 2001

إن كانت هناك نسب مرتفعة نسبيا، المثلة لعدد العمال الذين تستخدمهم هذه المؤسسات فإن هذا التشغيل يتمثل أكثر في أعداد قليلة لا تتجاوز 10 عمال، إذ كان هذا التوزيع سائدا قبل سنوات 2000، فقد بقيت نسبة التشغيل ضعيفة جدا مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤكد - مرة أخرى- الاتجاه التجاري السائد ضمن الاختيارات الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات التي كانت تفضل - غالبا- تشغيل أعدادا ضعيفة جدا من اليد العاملة، وخاصة خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. هذه السنوات التي عرفت تغيرًا طفيفا على مستوى تشغيل اليد العاملة.

وتؤكد هذا التصور، معطيات الجدول 11 التي تعكس بوضوح أن أهداف التشغيل لم تكن من الاهتمامات الاقتصادية والتنظيمية للرأسماليين التجاريين الذين فضلوا - أكثر- اختيار النشاطات التي تضمن لهم الأرباح بأقل التكاليف المادية والبشرية. إذ نلاحظ غيابا كليا للمؤسسات التي يمكنها أن تحوّر في نشاطاتها أكثر من 19 عاملا خلال سنة 1987.

الجدول رقم 11 : يبين توزيع المؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص (1987-1990).

حجم المؤسسة	1987	1990	حجم التغير
عدد العمال	%	عدد العمال	%
من 0 إلى 9 عمال	11629	20554	8925
من 10 إلى 19 //	2452	905	1547
من 20 إلى 49 //	0	485	485
من 50 إلى 199 /	0	138	138
من 200 إلى 499	0	11	11
من 500 إلى 5000	0	1	1
المجموع	14081	22094	8013

Source : O.N.S- BM.

إن ما يؤكد أكثر سيطرة هذا المنطق التجاري في النشاطات الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال الاقتصادي في الجزائر، هو تمركز اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، بحيث يُلاحظ أن القطاعات التجارية أصبحت من أهم القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ الأعداد الكبيرة من اليد العاملة، بعدما كانت الصناعة ومختلف فروعها الإنتاجية تشكل أهم المحطات الاقتصادية لتواجد اليد العاملة الجزائرية.

إن توقف التجربة الصناعية في الجزائر، قد أدى إلى حدوث تغيير نوعي وعميق للهيكلة الوظيفية والمهنية للاقتصاد الوطني، مما يفسر التوجهات التجارية للاقتصاد خلال فترة الانفتاح الاقتصادي الذي أدى بدوره إلى توجه اليد العاملة نحو النشاطات التجارية، التي كانت تمثل نسبة 54.87% من النسبة الإجمالية للتشغيل خلال سنة 2003.

وهذا الوضع يبين أيضا - في نفس الوقت - ضعف تواجد اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى المنتجة للثروة، كالزراعة التي انحصرت نشاطها في نسبة 21.13% من اليد العاملة الإجمالية. وانحدرت الصناعة بدورها إلى نسبة 12.03% خلال نفس السنة (2003)، وإن معطيات الإحصائية التي يقترحها الجدول رقم 12، تعكس نسبة التشغيل مقارنة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 12: يمثل توزيع نسبة التشغيل حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، خلال سنة 2003.

القطاعات	إجمالي اليد العاملة النشيطة			النسبة %
	حضري	ريفي	المجموع	
الزراعة	307150	1105191	1412340	21.13%
الصناعة	593615	210538	804152	12.03%
البناء والأشغال العمومية	410439	389775	799914	11.97%
التجارة والخدمات	2575385	1092265	3667650	54.87%
المجموع	3886288	2797768	6684056	100%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S). المعطيات الاقتصادية لسنة 2003.

ومما يؤكد أكثر هذا التخلخل الوظيفي والمهني للمنظومة الاقتصادية المتشكلة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، هو استمرار التوزيع غير الموضوعي لليد العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ نلاحظ حليا القطاعات القادرة على إنتاج الثروات، لا تمثل إلا نسباً قليلة من التشغيل، مثل قطاع الزراعة الذي نزل إلى نسبة 20.74% خلال سنة 2004، بعدما كان يمثل نسبة 21.13% من اليد العاملة خلال سن 2003. وهذا يوضح الاتجاه غير العقلاني للنشاط الاقتصادي الذي يبقى منحصرا أكثر في التجارة والخدمات التجارية، فنسبة اليد العاملة في قطاع التجارة بقيت في 53.41%، خلال سنة 2004، وذلك ما يوضحه الاتجاه الإحصائي العام الذي يعكسه الجدول رقم 13، الذي يمثل توزيع اليد العاملة النشيطة في مختلف القطاعات الاقتصادية. إذ نلاحظ أن القطاعات المنتجة للثروة، كالزراعة والصناعة، لا تتعدى نسبتها: 20.74% للزراعة، و13.60% للصناعة. وهذا عكس القطاع التجاري الذي بقي يستحوذ على نسب عالية من النشاط رغم كونه قطاعا توزيعياً مستهلكا للثروة.

الجدول رقم 13: يمثل توزيع اليد العاملة النشيطة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2004.

القطاعات الاقتصادية	إجمالي اليد العاملة النشيطة	حضري	ريفي	النسبة %
الزراعة	364466	1252659	1617125	20.74%
الصناعة	769106	291679	1060785	13.60%
البناء والأشغال العمومية.	517702	449866	967568	12.41%
التجارة والخدمات الإدارية.	2896770	1256164	4152934	53.25%
المجموع	4548045	3250367	7798412	100%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S). المعطيات الاقتصادية لسنة 2004.

ولذلك نلاحظ أن التوجه التجاري للاقتصاد في مفهوم الرأسمالية التجارية الذي فرضته سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، قد أدى إلى تحويل جذري في النشاطات الاقتصادية والمهنية

2004، وتجاوز نسبة 50% مقارنة بباقي النشاطات الاقتصادية الأخرى. والجدول رقم 14، يوضح التطور الملحوظ للنشاطات التجارية بأنواعها المختلفة خلال سنوات 2002-2004. الجدول رقم 14: يمثل توزيع نسبة التجار حسب مختلف القطاعات التجارية (خلال فترة 2002-2004).

نسبة التجار السنوات	النشاطات الصناعية.	النشاطات الحرفية.	التجارة بالجملة.	الاستيراد	التجارة بالتجزئة.	الخدمات
2002	%13.5	%0.80	%4.30	%1.40	%54	%26
2003	%13.5	%0.80	%4.30	%1.20	%53.10	%27
2004	%13.5	%0.70	%4.20	%1.10	%52.20	%28.30

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري. C.N.R.C. Années 2004 - 2002

لقد صاحبت ظاهرة ارتفاع النشاطات التجارية خلال هذه الفترة، ظاهرة أخرى هي تقلص النشاطات الاقتصادية الأخرى، كقطاع الإنتاج الحرفي الذي لم يتعد نسبة 0.7% خلال سنة 2004، بعدما كان منحصرا في نسبة 0.8% خلال سنة 2003 و 2004. وهذا ما يؤكد سوسيولوجياً الغياب الاقتصادي والاجتماعي لفئة الحرفيين، هذه الفئة كانت هي الطبقة الاجتماعية والاقتصادية التي قامت عليها الثورة الصناعية في المجتمعات الأوربية، والتي كانت أيضا في الوقت نفسه الطبقة الممهدة للتطور التقني والصناعي الحاصل في المجتمعات المتطورة.

• وأكثر من ذلك، فإن معطيات الجدول رقم 15 تؤكد بكل وضوح، أن الهيكلة الاقتصادية والمهنية التي ساهمت في تشكيلها سياسة الانفتاح، أصبحت تمثل هيكلة اقتصادية ريعية، تعتمد في نشاطها على لتجارة وتوزيع السلع المنتجة خارج الحدود الجغرافية للجزائر التي أصبحت تشكل سوقا تجاريا، عالميا يروج للمنتجات والسلع الأجنبية، أكثر مما يدعو إلى بروز سياسة اقتصادية كفيلة وقادرة على إنتاج الثروة لأبناء المجتمع أولا، وتصديرها إلى الأسواق الخارجية ثانيا. وتؤكد - هذا الاحتمال الاقتصادي- كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة.

لكن الظروف الاقتصادية الجديدة، توضح بأن الهيكلة الاقتصادية التي أنتجت عملية الانتقال الاقتصادي إلى نظام اقتصاد السوق، قد أفرزت - في الوقت نفسه - ذهنية رأسمالية جديدة متمثلة أساسا في تفضيل النشاطات التجارية، واتخاذها وسيلة مثالية لممارسة النشاط الاقتصادي في المجتمع.

هذا ما يفسر التوجه التجاري الذي ساد تدريجيا خلال الانتقال إلى تطبيق سياسة اقتصاد السوق في الجزائر، إذ أصبحت النشاطات التجارية تستحوذ على جل النشاطات الأخرى، ولاسيما تلك المتعلقة بنشأ الاستيراد، والبيع بالجملة. وهذا الوضع انعكس مباشرة على تزايد نسبة التجار بالتجزئة، وتزايد التسجيلات التجارية التي مست حتى مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد قُدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2004 حوالي 225449 مؤسسة (P.M.E). وهذا العدد، يمثل إجمالية المؤسسات الخاصة التي تشغل 592758 عاملا⁽³⁾.

ويمكننا أن نقول بأن هناك تطور كبير لعدد المؤسسات الليبرالية التي انتهجتها الدولة خلال سنوات 2000، وهذا ما يفسر مدى تزايد هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت خاصة تنظيمية جديدة ميزت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق في الجزائر، إذ بلغ عدد المؤسسات الجديدة 18987 خلال سنة 2004 وحدها. بالإضافة إلى إعادة بعث النشاط في 1920 مؤسسة، بعد أن توقفت بصورة مؤقتة، مع العلم بأن هذا العدد يمثل المؤسسات الخاصة فقط، بينما لا يتجاوز عدد المؤسسات العمومية 778 مؤسسة خلال سنة 2004. وهذا ما يبين بكل وضوح التوجه الرأسمالي للمنظومة الاقتصادية الجزائرية، خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي أدت إلى - بصورة واضحة - إلى تشكيل الرأسمال الاقتصادي والتجاري في القطاع الخاص، وبالتالي أدى إلى تحول المنظومة الاقتصادية الجزائرية بشكل تدريجي إلى منظومة اقتصادية رأسمالية، يغلب عليها طابع الرأسمال التجاري وطابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تشكل اتجاهها اقتصاديا ملموسا. وتؤكد معطيات الجدول رقم 15 هذا التوجه من خلال تبيان الفوارق بين عدد المؤسسات الخاصة، وعدد المؤسسات العامة خلال سنة 2004.

الجدول رقم 15: يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الخاص والقطاع العام، خلال سنة 2004.

النسبة %	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سنة 2004)	نوع المؤسسة Nature des P.M.E
72.04%	225449	المؤسسات الخاصة
0.25%	778	المؤسسات العمومية
27.71%	86732	الحرفيون
100%	312959	المجموع

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère des P.M.E, année 2004, page :07.

يتبين بكل وضوح - من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2004 - أن نصيب القطاع الخاص أكبر بكثير من نصيب القطاع العام، إذ تعادل نسبة المؤسسات الخاصة 72.04% مقارنة بالقطاع العمومي الذي ينحصر في حدود 0.25%، وهي نسبة ضئيلة جدا، تؤكد بقوة طبيعة الاختيارات الاقتصادية التي برزت خلال فترة الانتقال الاقتصادي في الجزائر. وتشير جليا إلى تحول المنظومة الاقتصادية الجزائرية من منظومة يسود فيها القطاع العمومي، إلى منظومة رأسمالية يسود فيها الرأسمال الخاص أكثر.

ويعتبر مؤشر ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، من أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح هذا التحول الكبير. بمفهوم "Karl polanyi" الذي يبين في نفس الوقت تغير السياسات الاقتصادية في الجزائر بشكل كبير، واتخاذها منعرجا جديدا مخالفا تماما للمنعرج الاقتصادي القديم.

ومما يؤكد أكثر هذا التحول الكبير، التزايد المستمر في عدد المؤسسات التجارية والاقتصادية على مستوى القطاع الخاص، إذ بلغت 17500 مؤسسة خلال سنة 2003 - 2004، بينما عرفت المؤسسات العمومية تناقصا واضحا بلغ: - 10 مؤسسة خلال نفس الفترة، وذلك نتيجة مباشرة لتوقف هذه المؤسسات عن نشاطاتها.

ومعطيات الجدول رقم 16، تؤكد أكثر هذا التحول الكمي والنوعي الكبير الذي حصل على مستوى تغير المنظومة الاقتصادية الجزائرية، من خلال مؤشر نسبة تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاع الخاص والقطاع العمومي، خلال سنتي 2003 و 2004.

الجدول رقم 16: يوضح نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالقطاع الخاص والقطاع العمومي، خلال سنة 2003 و 2004.

نوع المؤسسات Nature des P.M.E	عدد المؤسسات ص و م خلال سنة 2003	عدد المؤسسات ص و م خلال سنة 2004	حجم التطور
المؤسسات ص و م في القطاع الخاص	207949	225449	17500
المؤسسات ص و م في القطاع العام.	788	788	10-
عدد الحرفيين	79850	86732	6882
المجموع	288587	312959	24372

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère des P.M.E, Années 2003-2004, p : 8

إن القراءة السوسيولوجية الأولى التي يمكن أن نستخلصها من هذا الجدول، هي ظاهرة التطور الكمي والعديدي لحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، والتي تعني أيضا أن هذا التطور الحاصل على مستوى الرأسمال الخاص، يبين جليا ظهور طبقة اقتصادية واجتماعية جديدة ضمن الهيكلة الاقتصادية والمهنية التي أفرزتها سياسات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، والتي أثرت مباشرة على تشكيل نوع جديد من رؤوس الأموال، ولاسيما تلك المتعلقة بالرأسمال الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا الذي أسهم في توسيع الدائرة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الخاص، وزحفه المستمر في كثير من النشاطات الاقتصادية، وخاصة تلك التي تتعلق بوجود النشاطات التجارية.

كما يؤكد هذا الواقع الاقتصادي الرأسمالي الخاص، مرة أخرى، أن القطاع الاقتصادي العمومي في الجزائر، أصبح نشاطه يتقهقر بشكل تدريجي ومستمر في نفس الوقت الذي يعرف فيه الرأسمال الاقتصادي والتجاري الخاص تطورا كبيرا على مستوى ظهور النشاطات الاقتصادية الجديدة، التي فرضتها عملية تقسيم العمل الناتجة عن عملية التحول الاقتصادي.

إن المنطق الاقتصادي التجاري الذي تبنته الدولة سابقا، أصبح اختيارا اقتصاديا تتبناه الرأسمالية التجارية في إطار الأدوار الاقتصادية الجديدة التي اكتسبتها ضمن التغير الكبير الذي حصل في المنظومة الاقتصادية أثناء وبعد دخول اقتصاد السوق.

والمؤشرات الاقتصادية التي تؤكد هذا التوجه الرأسمالي الجديد، هي تزايد العدد الممثل لليد العاملة في القطاعات الاقتصادية والتجارية لقطاع الخاص على حساب القطاع العمومي، إذ إن نسبة العمالة في القطاعات الخاصة، أصبحت تتزايد بشكل مستمر رغم تواجد معظم هذه القطاعات في قطاعات اقتصادية غير منتجة، ذلك لكون النشاطات التجارية هي النشاطات السائدة في الاختيارات الاقتصادية الجديدة التي تطورت مع ظهور الذهنية الماركاتنتيلية للقطاع الخاص.

أما بالنسبة لعملية التشغيل، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية تبين أن التشغيل في القطاع الخاص، أصبح أمرا حتميا أمام انهيار نسبة التشغيل في القطاع العمومي نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية. وهذا ما يفسر بكل وضوح تغير خريطة التشغيل في الجزائر، وتحويلها إلى خريطة أخرى جديدة تغلب فيها التشغيل الخاص بعد أن أصبحت فرص العمل منعدمة تماما في القطاع الاقتصادي العمومي. وهذا ما يفسر الفوارق العددية الهائلة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تشغيل اليد العاملة، والتي يمكن لنا تجسيدها أكثر من خلال معطيات الجدول رقم 17 الذي يعكس هذه الفوارق بين القطاع الخاص والقطاع العمومي خلال سنة 2004 كسنة مرجعية لتبيان هذا الاختلاف.

الجدول رقم 17: يمثل نسبة التشغيل المصرح بها بين القطاع الخاص والقطاع العمومي خلال سنة 2004.

نوع المؤسسات: Nature des P.M.E	عدد العمال خلال سنة 2004
المؤسسات ص و م في القطاع الخاص.	592758
المؤسسات ص و م في القطاع العمومي.	71826
عدد الحرفيين	173920
المجموع	838504

Source : direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère des P.M.E, Années 2003-2004, p : 9

يتجلى بكل وضوح- من خلال الاتجاه الإحصائي السائد في الجدول- أن عملية التشغيل لم تعد من بين المكتسبات السياسية والاقتصادية للقطاع العمومي، إذ إن التوجه الليبرالي للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الانفتاح، قد فرض واقعا جديدا لتشغيل، حين أصبح القطاع الخاص هو القطاع الاقتصادي السائد ضمن الهيكلة الاقتصادية، والمهنية الجديدة التي أدت إلى ظهور أدوار ووظائف اقتصادية، أصبحت من خصوصيات القطاع الخاص، بحيث أصبح الدور الاقتصادي

لرأس المال الخاص ضرورة سياسية واقتصادية لتجسيد وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها عملية الانتقال الاقتصادي إلى نظام اقتصاد السوق.

وفي نفس الوقت أدت بدورها الهيكلية الاقتصادية والمهنية التي تولدت عن هذا الانتقال الاقتصادي، إلى هيكلة اقتصادية جديدة لمختلف النشاطات الاقتصادية، وذلك من خلال تركز رأس المال الخاص في فئة معينة من النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن نقول عنها إنها نشاطات تجارية وتوزيعية أكثر منها نشاطات إنتاجية للقيم المضافة. إذ أصبح التوزيع المرتبط بالنشاطات الاقتصادية، يتوجه أكثر نحو النشاطات التجارية التي يمكن أن تدير الأرباح بكثرة وبطريقة سهلة، لأن المنظومة الاقتصادية الرأسمالية التي تبلورت معالمها أكثر مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، قد سعت منذ قيامها إلى اكتساب أدوار ونشاطات تجارية أكثر منها إنتاجية للسلع والخدمات، بل حتى النشاطات التي تبدو إنتاجية في أشكالها الوجودية، فإنها في الحقيقة تعبر فقط عن تواجد تجاري وتوزيعي أكثر مما تعبر عن تواجد إنتاجي واقتصادي.

هذا ما يمكن الإشارة إليه بطريقة واضحة، من خلال تباين نسب النشاطات المتواجدة ضمن توزيع النشاطات الاقتصادية المختلفة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة، والتي يمكن توضيحها من معطيات الجدول 18 الذي يعكس حقيقة هذا التوزيع المرتبط بنسبة التواجد الاقتصادي للمؤسسات الخاصة ضمن مختلف النشاطات الاقتصادية خلال سنة 2004، والذي يبين بكل وضوح هيمنة النشاطات التجارية على حساب النشاطات الإنتاجية الأخرى. إذ يبدو تواجد المؤسسات الاقتصادية الخاصة واضحا في القطاعات المرتبطة مباشرة بالنشاطات التجارية التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف التجارية البحتة لهذه المؤسسات. وهذا ما يوضح أن الاختيارات الاقتصادية الجديدة للمنظومة الاقتصادية الرأسمالية، أصبحت تعني أكثر الأهداف التجارية القادرة على ضمان الأرباح والفوائد التجارية لا غير. وإن نسب تركز القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية المختلفة، تؤكد هذا الواقع الذي يعكسه المحتوى الإحصائي للجدول رقم 18.

الجدول رقم 18: يوضح توزيع القطاعات الاقتصادية المختلفة، نسبة تواجد المؤسسات الاقتصادية الخاصة فيها خلال سنة 2004.

الرقم	أنواع القطاعات الاقتصادية	عدد المؤسسات خلال سنة	النسبة %
		2004	
10	قطاع البناء	72869	32.32%

02	قطاع التجارة والتوزيع	37954	16.83%
03	قطاع النقل والاتصالات	20294	9.00%
04	قطاع الخدمات للعائلات.	16933	7.51%
05	قطاع الفنادق والمطاعم	14103	6.26%
06	قطاع الصناعات الغذائية	13673	6.06%
07	قطاع الخدمات للمؤسسات	10843	4.81%
/	القطاعات الأخرى	38780	17.20%
/	المجموع	225449	100%

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المعطيات الاقتصادية لسنة 2004.

يتجلى لنا بكل وضوح من خلال النسب المثوية التي يحتويها الجدول، أن هناك توجهًا واضحًا ومقصودًا تجاه القطاعات التجارية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث نلاحظ أن قطاع التجارة والتوزيع، يشكل وحده نسبة 16.83% من نشاط المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي يؤكد الاتجاه التجاري للنشاطات الاقتصادية التي تشكلت في إطار الوظائف والأدوار الجديدة التي ظهرت مع تغير الهيكلية الاقتصادية خلال دخول مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

وهذا ما يفسر تركز النشاطات في قطاعات حساسة جدا من الناحية التجارية : كقطاع البناء الذي يمثل أكبر النسب المثوية للنشاطات، وذلك بنسبة 32.32% مقارنة بالنشاطات الأخرى، لأن المنطق التجاري هو الذي يحدد الاختيارات الخاصة لممارسة النشاطات الاقتصادية. والقطاعات التجارية هي التي تستجيب للذهنية الرأسمالية الجديدة التي تشكلت ضمن المنظومة الاقتصادية التي تبلورت معالمها الوجودية مع تطبيق سياسات السوق، وفتح رؤوس الأموال للقطاع الخاص. وذلك من دون أي شرط توجيهي أو تنظيمي، يمكن أن يعزز النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن تحقق القيم المضافة قبل أن تحقق لأصحابها الأرباح التجارية المباشرة.

ومن بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على وجود التوجه التجاري وسيطرته على النشاطات الاقتصادية المختلفة، هي النسب المرتبطة بزيادة حجم النشاطات التجارية خلال سنة 2003 وسنة 2004، بحيث نجد تطورا ملحوظا لحجم النشاطات المرتبطة بالتجارة المباشرة وغير المباشرة: كقطاع البناء والتجارة والتوزيع الذي عرف زيادات مستمرة. كما ارتفعت نسبة النشاطات الاقتصادية الأخرى التي لديها علاقة بالقطاعات التجارية: كقطاع النقل، وقطاع الخدمات

الاستهلاكية التي تدل كلها على أن التوجه التجاري للمنظومة الاقتصادية الجزائرية - خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي- أصبح واقعا اقتصاديا واجتماعيا واضحا، فرضته طبيعة الهيكلة الجديدة للاقتصاد الوطني، والتي أفرزت بدورها تقسيما مهنيا واجتماعيا جديدا للعمل. إذ أصبح النشاط التجاري الهدف الرئيسي لقيام مختلف النشاطات الاقتصادية، بل يعتبر سبب تواجدها. ومعطيات الجدول رقم 19، توضح جليا هذا التوجه التجاري، من خلال تبيان نسبة تزايد مختلف النشاطات الاقتصادية خلال سنة 2003، إلى غاية نهاية سنة 2004. الجدول رقم 19: يبين نسبة تطور مختلف القطاعات الاقتصادية للمؤسسات خلال سنة 2003-2004.

أنواع القطاعات الاقتصادية	عدد المؤسسات خلال سنة 2003	عدد المؤسسات خلال سنة 2003	نسبة التطور
قطاع البناء	65799	72869	10.74%
قطاع التجارة والتوزيع	34681	37954	9.43%
قطاع النقل والاتصالات	18771	20294	8.11%
قطاع الخدمات للعائلات.	15927	16933	6.31%
قطاع الفنادق والمطاعم	13230	14103	6.6%
قطاع الصناعات الغذائية	13058	13673	4.71%
قطاع الخدمات للمؤسسات	8997	10843	9.56%
القطاعات الأخرى	36586	38780	6%
المجموع	207949	225449	8.41%

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المعطيات الاقتصادية لسنة 2004.

إن القراءة الأولية للمعطيات الإحصائية الخاصة بنسبة تطور مختلف القطاعات، تبين التطور الواضح على مستوى جميع القطاعات التي لديها علاقة مباشرة بالقطاع التجاري، مثل: قطاع البناء الذي عرف زيادة قدرت بـ: 10.74%، إضافة إلى قطاع التجارة والتوزيع الذي ازدادت نسبته بـ: 9.43%. وهذا يؤكد بوضوح واقع التوجه التجاري، ومدى تفضيل النشاطات لتجارية والتوزيعية على لنشاطات الأخرى.

كما أصبح التوجه التجاري ظاهرة واضحة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتعامل مباشرة مع القطاعات التجارية: كقطاع النقل والاتصالات، وقطاع الخدمات التي تشير فعلا إلى بروز المنطق التجاري في الممارسات الاقتصادية المختلفة، وسيطرته على باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى.

وانطلاقاً من هذه المعطيات الاقتصادية، يتضح لنا جلياً أن التوجه الاقتصادي الجديد للهيكلة الاقتصادية التي فرضتها المنظومة الاقتصادية الرأسمالية الجديدة، تعتبر توجهها تجارياً أكثر منه اقتصادياً إنتاجياً للقيم، بل أصبح هدف الفعل الاقتصادي، يتحول أكثر إلى فعل تجاري منتج للأرباح والفوائد لأصحاب رؤوس الأموال.

ومن ثم، فإن هذا الفعل لا يعتبر فعلاً إنتاجياً للقيم المضافة للاقتصاد والمجتمع، وهذا ما تؤكده النسب الإحصائية الخاصة بتمثيل النشاطات التجارية في مختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى. وتؤكد فعلاً هذا الاتجاه الماركاتيني للممارسات الاقتصادية في الهيكلة الجديدة التي أفرزتها عملية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، والتي أسهمت بشكل مباشر في تطوير النشاطات التجارية وتوسعها على حساب النشاطات الاقتصادية الأخرى.

وهكذا، يتضح لنا أن التحول التنظيمي والسياسي للمنظومة الاقتصادية في الجزائر، قد أدى إلى ظهور رأسمالية تجارية، فرضت وجودها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تطوير نشاطاتها التجارية على حساب النشاطات الإنتاجية. وهذا ما يتضح من خلال أدوارها ووظائفها التجارية التي اكتسبتها من التقسيم الجديد للعمل الذي فرضته الهيكلة الرأسمالية للفعل الاقتصادي، مع مرحلة الانتقال إلى تطبيق اقتصاد السوق في المجتمع.

خلاصة :

تشكل ظاهرة بروز الرأسمال الاقتصادي الخاص في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، حقيقة اقتصادية واجتماعية واضحة، إذ إن التحول الاقتصادي نحو ممارسة اقتصاد السوق، قد صاحبها أيضاً عملية تحويلية أخرى على مستوى هيكلة الاقتصاد وتنظيمه، الأمر الذي أدى مباشرة إلى ظهور أبعاد اقتصادية جديدة. ومن أبرزها ظهور التوجه والاختيار التجاري الذي يمكن أن يبرهن على حقيقة تشكل فعل اقتصادي جديد، يتمثل في ظهور الرأسمالية التجارية التي عملت أكثر على أساس اتباع النشاطات التجارية التي يمكن أن تدر الفوائد والأرباح بدون إتباع طريقة اقتصادية أو استثمارية لبناء الفعل الاقتصادي المنتج للثروة، بل تعتمد هذه الرأسمالية التجارية على أسلوب بسيط وغير مكلف اقتصادياً، من خلال تفضيلها البعد التجاري الذي يمكن أن يحقق لها الأهداف التجارية على المدى القريب.

[1] - (Mercantiliste) نسبة إلى التيار التجاري الذي ساد في المدرسة الماركاتيلية للاقتصاد التي تعتبر التجارة أسلوبا اقتصاديا مثاليا لبناء النظام الاقتصادي.

[2] - معطيات الجداول الخاصة بتمثيل نسبة التسجيل التجاري لمختلف القطاعات الاقتصادية تبين ذلك.

[3] - حسب المعطيات الإحصائية المقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
Ministère de la petite et moyenne entreprise, Bulletin d'information économique, N°6, Année,